البنية الاجتماعية في اليابان والدروس المستفادة عراقياً

أ.م.د.نادية فاضل عباس فضلي(*)
drnadia1927@gmail.com

الملخص

ان تطور المجتمع الياباني مر بمراحل تاريخية طويلة ونتيجة للتجربة اليابانية المريرة في الحرب العالمية الثانية وخروجها منهزمة الا انها استطاعت من بناء دولة عصرية حديثة بعد العام 1945، ان اليابان بلد الثقافة والحضارة والعلم والتكنولوجيا بلد يثمن قيمة العمل التضامني ، وكل فرد باليابان يعمل بديمومة واستمرارية في سبيل رقي وتقدم المجتمع على مختلف الاصعدة مع الاهتمام العالي بالمرأة اليابانية ودورها في بناء المجتمع ، ودور المجتمع المدني الفاعل وهذا مايجعلنا في العراق نقف ونستلهم تجربتهم بالنهوض والتطور لاسيما وانهم ايضاً مروا بمراحل سياسية مريرة، فالعراق اليوم يمر بأكثر الحقب التأريخية حراجة عبر ارثه التأريخي من حيث وجود مشاكل مجتمعية معقدة، فالاحتلال الامريكي للعراق في العام 2003 ابرز قضايا خلافية لم تكن ظاهرة للعيان وطافية على السطح كالمشكلة الطائفية ، وعليه علينا وبالقدر الممكن الاستفادة من التجربة اليابانية في بناء وتحديث المجتمع الذي هو الاساس في اي تطور اقتصادي وتكنولوجي وعسكري فالدولة المتقدمة مرآة لمجتمعها.

The development of Japanese society passed through long historical stages and as a result of the bitter experience of Japan in the Second World War and its exhaustion, it was able to build a modern modern state after 1945. Japan is a country of culture, civilization, science and technology, a country that appreciates the value of solidarity work. And the role of active civil society. This is what makes us in Iraq stand and draw their experience in the advancement and development, especially that they also passed bitter political stages, Iraq today passes through the most historical periods of forestry through its historical heritage in terms of the

(*)مركز الدراسات الاتسراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

existence of complex social problems, the US occupation of Iraq in 2003 highlighted the controversial issues were not visible and floating on the surface as a sectarian problem, and we should to the extent possible benefit from the Japanese experience in building and modernizing the society that is Basically, in any economic, technological and military development, the developed country is a mirror of its society.

ان تطور المجتمع الياباني لم يأت من فراغ بل تأتى من الاهتمام الفائق بتنمية الموارد البشرية التي بدورها ادت الى تقدم وازدهار القاعدة الاقتصادية والتي تكرست بوجود مدارس فكرية لتنمية الموارد البشرية ، ان اليابان بلد الثقافة والحضارة والعلم والتكنولوجيا بلد يقدر قيمة العمل الجماعي، وكل فرد باليابان يعمل بديمومة واستمرارية في سبيل رقي وتقدم المجتمع على مختلف الاصعدة مع الاهتمام العالي بالمرأة اليابانية ودورها في بناء المجتمع ، ودور المجتمع المدني الفاعل وهذا مايجعلنا في العراق نقف ونستلهم تجربتهم بالنهوض والتطور لاسيما وانهم ايضاً مروا بمراحل سياسية مريرة، فالعراق اليوم يمر بأكثر الحقب التأريخية حراجة عبر ارثه التأريخي من حيث وجود مشاكل مجتمعية معقدة، فالاحتلال الامريكي للعراق في العام 2003 ابرز قضايا شائكة لم تكن ظاهرة للعيان كالمشكلة الطائفية ، وعليه علينا وبالقدر الممكن الاستفادة من التجربة اليابانية في بناء وتحديث المجتمع الذي هو الاساس في اي تطور اقتصادي وتكنولوجي وعسكري فالدولة المتقدمة مرآة لمجتمعها الناهض وهذا مانراه في اليابان التي من الممكن التعلم منها كيف يكون الابداع في العمل والبحث والجدية وروح التسامح والنفس الطويل للوصول الى مبتغانا ،ولاسيما وان العراق يمتلك الكفاءات والقدرات الخلاقة في مختلف مجالات الحياة ولكن ظرف البلد ولعقود خلت اعاقت عملية والتقدم وعليه لابد من التركيز على بناء الانسان.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحليل طبيعة المجتمع الياباني وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وصولاً الى الوقت الحاضر ،ومعرفة مسارات نمو المجتمع واتجاهاته التربوية والقيمية التي سار عليها بعد الانهيار الذي واجهها.

اهمية البحث: تظهر اهمية البحث في تحليل العوامل التي ادت تطور المجتمع الياباني ودراسة البنية الاجتماعية لليابان من خلال دراسة اطار المجتمع كعلاقة منظمة بين الوحدات الاجتماعية المختلفة ،والتركيز على مستويات التعليم والمعرفة التي ادت الى تقدم المجتمع الياباني .

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في سؤالين محددين الاول هل كان وراء تقدم المجتمع الياباني قيمياً وعلمياً دوافع سايكولوجية وصفات مجتمعية ادت الى تقدم المجتمع الياباني؟ والسؤال الثاني هل كان للعوامل الخارجية وتحديداً الدور الامريكي وراء وصول المجتمع الياباني الى هكذا مستوى علمي وتنموي يشار له بالبنان ؟

فرضية البحث: . وفرضيتنا تنطلق من ان الانسان العراقي مبدع ومعطاء اذا ما تهيأت له الظروف الشكلية والموضوعية لذلك كالمواطن الياباني الذي عمل على توظيف البيئة المجتمعية والتركيز على بنائها وتنميتها اجتماعياً وتربوياً وعلمياً وان يتقدم ويحث الخطى مثل الفرد الياباني.

منهج البحث: اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والسلوكي والمنهج التأريخي باعتبار ان دراسة المجتمع يتطلب العودة الى التأريخ لاستنباط النتائج فضلاً عن تحليل المعطيات السلوكية والتوصل الى الطريقة المثلى التي يسير عليها الفرد الياباني.

وعليه سيتم تقسيم البحث الى المباحث الاتية:

المبحث الاول : نظرة عامة عن اليابان

المبحث الثاني : دور المنظومة القيمية في اليابان وبنائها المجتمعي

المبحث الثالث: تطور العلاقات العراقية – اليابانية واستفادة العراق من التجربة اليابانية في تطوير المجتمع.

المبحث الاول : نظرة عامة عن اليابان

اليابان هو الاسم الذي اطلقه " ماركو بولو عليها في "(1254–1324م) وتسمى نيهون او نيبون باللغة اليابانية)، وقد أشار كتاب الأسفار الذي وضعه سنة 1301 الى وجود جزيرة تدعى اليابان قبالة الصين ،وبدأ العرب باطلاق تسمية اليابان منذ القرن

الثامن عشر بالاستناد الى المصادر الاوروبية وقبل هذا التاريخ ربما ادرك الجغرافيون العرب منذ القرن الثالث الهجري /التاسع الميلادي الى القرن الرابع الهجري /العاشر الميلادي وجود اليابان من خلال المصادر الصينية من خلال وجود امة تدعى واق واق بعد الصين، واليابان عبارة عن أرخبيل يتألف من 4 جزر رئيسية هي (هوكايدو ، وكيوشو وشيكوكو،وهونشو)، وتعد جزيرة هونشو هي الأكبر اذ تضم ثلاثة اخماس سكان البلاد والعاصمة طوكيو ، مساحتها الكلية 377873 كيلو مترا مربعاً وهي اكبر بقليل من مساحة فلندا وفيتنام وماليزيا وتبلغ واحداً الى خمسة وعشرين من مساحة الولايات المتحدة الامريكية [1].

وتقع اليابان على الساحل الشرقي للقارة الآسيوية يحدها من الشرق المحيط الهادي وكوريا الجنوبية والصين من الشمال الغربي، وروسيا من الشمال وتتكون من سبعة الآف جزيرة [2]، وقد تفاعلت مجموعة من الظروف التأريخية والجغرافية كي تدفع باليابان الى التقدم، ان الجزر الممتدة بموقعها الجغرافي المعروف يعرضها الى اكثر الأعاصير والهزات الأرضية عنفاً، جعلت لسكانها سمة هي قدرتهم على التكيف السريع ، كما ان الذات الاجتماعية لدى اليابانيين ملحوظة، والعمل كفريق كسمة من سمات شخصيتهم، وبلغ عدد سكان اليابان في العام2010 حوالي 127,7مليون نسمة وهذا يجعل اليابان عاشر دولة من حيث عدد السكان ، ويمثل اليابانيون 99,4%من مجموع السكان ويعد الشعب الياباني من اكثر شعوب العالم تجانساً،وهناك أقليات في اليابان مثل الكوريون وتشكل نسبتهم 0,6% ، وكانت اليابان قد عانت من العزلة طوعاً واسهمت هذه العزلة في جعلها دولة شديدة التجانس واعية بدرجة مميزة بشخصيتها ،فلا يوجد في اليابان اقليات عرقية ولا تكتلات عقائدية مما يشكل عائقاً في كثير من الدول التي اتنهجت تحديث نفسها ،فضلاً عن ذلك لدى اليابان شعوراً بالقومية لايقل بحال من الاحوال عما تمتعت به الدول الاوروبية في تاريخها، اذ ان اليابانيين يعرفون النزعة القومية هي انتشار فكر التمييز بين نحن والاخرين على اساس الدولة وهي الاطار السياسي الذي يصنف جماعة او فرد ما الى نحن والغرباء ويميز بين الغرباء ونحن وذلك على اساس دولة موجودة بالفعل او مفترضة[3].

نشأت اقدم ديانة في اليابان وهي الشنتو ومصدرها عبادة الاسلاف والتي تتجه بالعبادة نحو اسلاف القبيلة وعقيدة الدولة التي تتجه بها الى الحكام السابقين الذين هم في نظر اليابانيين الالهة الذين اسسوا دولتهم منذ الازل فهم بذلك يخاطبون السلف المقدس الذي انحدرت منه سلالة الاباطرة، ولم تعرف ديانة الشنتو والتي تركت أثراً بالغاً في التفكير الياباني طريقها الى الانتشار على غرار الديانات الأخرى ، وليس لديانة الشنتو تعاليم محددة الشئ الذي جعلها تنفتح على العادات الدينية الاخرى ، ولايعرف لها مؤسس ولامعتقد تقوم عليه ، ولايمكن ان نعرفها الإ عن طريق مجموعة من العقائد والممارسات (4)

يعد الاقتصاد الياباني ثاني اكبر سوق من الناحية الاقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية ،لقد تمكنت اليابان من تطبيق معايير الانتاج الواسع والتي صقلها اليابانيون في الصناعة من انتاج السيارات والالكترونيات وكثير من المنتجات الاخرى عالية الجودة التنافسية وعلى المستوى الدولي ،رغم ذلك فان تركيز نشاط الاقتصاد العالمي انتقل نحو البرامج الالكترونية والمعلومات ،لذلك اصبح واجباً على اليابان ان تستجيب الى تلك التغييرات في الاتجاهات الاقتصادية، يمثل اقتصاد اليابان تركيبة متمازجة مابين الصناعة والتجارة والتمويل والزراعة وكل العناصر الأخرى اللازمة للبناء الاقتصادي الحديث ففي مرحلة متقدمة من التصنيع ، يخدمها التدفق العاجل للمعلومات وشبكات نقل على درجة عالية من التقدم ، ومن سمات الاقتصاد الياباني الاسهام الرئيس صناعة السلع ومهن الخدمات كالنقل وتجارة الجملة والتجزئة والاعمال المصرفية لصافي إنتاج البلاد المحلي ، والذي اصبح للصناعات الأولية كالزراعة وصيد الأسماك فيه الان نصيب ثانوي ، فضلاً عن الأهمية النسبية للتجارة الدولية بالنسبة للاقتصاد الياباني،وعند النظر الى تطور اليابان التكنولوجي بعد الحرب العالمية الثانية لايمكن تجاهل البيئة الدولية ،فعلى سبيل المثال فقد ازدهرت مجمعات الصلب المدمجة على المناطق الساحلية بسبب المدة الطويلة زمنياً ، والتي لم يسبق لها مثيل على صعيد توفير مصادر ثابتة وغزيرة من المواد الرفيعة الجودة ولكن التغييرات في الموارد الاولية تطلبت تغييراً في انظمة التكنولوجيا اليابانية الوطنية (5).

وبالنسبة للتعليم نرى ان المجتمع الياباني مجتمع يهتم بالقاعدة التعليمية اهتماماً بالغاً ، وتقدم الحكومة مؤسسات مختلفة مثل المدارس المتنوعة التي تتضمن نظام (6-3-3-4) ويعني 6سنوات في المدارس الابتدائية وثلاث سنوات في المدارس الاعدادية وثلاث سنوات في المدارس الثانوية واربع سنوات للدراسة الجامعية بالاضافة الى رياض الاطفال ، وخدمات التعليم الاجتماعي ، وترعى شركات الصحف الكبيرة والحكومات المحلية والمراكز الثقافية وبرامج تعليم مستمرة غير نظامية وتنظم المحلات التجارية مناهج تغطي كل شيء بدءاً من دروس الطبخ الى الموسيقى والمحادثة باللغة الإنكليزية والشعر الياباني ، وفيما يتعلق بالتعلم مدى الحياة هو مصطلح اخر للتربية المجتمعية وهو ايضاً عبارة رئيسية في الإصلاحات التعليمية في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي ،كما يتميز اليابانيون بكثرة القراءة حيث تمتلئ المكتبات العامة بالقراء الباحثين عن موضوعات مختلفة من الكتب الخارجية وكذلك اليابانية ، كما يبلغ اصدار أعلى أربعة صحف وطنية هي اساهي شيمبون وماينيتشي شيمبون ويوميوري شيمبون ونيهون كيزاي شيمبون وحدها دوريات يومية مجتمعة بطبعتين في كل يوم أي اكثر من 35 مليون نسخة ويوجد كذلك اربع صحف باللغة الانكليزية [6].

وفيما يتعلق بالنظام السياسي ، نرى ان دستور اليابان لعام 1947،اعد الدستور في ظل الاحتلال الامريكي وكانت عملية دمقرطة المجتمع الياباني اساسية في ابعاد اليابان عن التوجهات العسكرية والعدوانية ، ويقوم على ثلاث مبادئ أساسية هي سيادة الشعب واحترام حقوق الانسان الرئيسية والتخلص من الحروب وينص الدستور على استقلالية السلطات الثلاث التشريعية أي المجلس التشريعي والتنفيذية أي مجلس الوزراء والقضائية أي المحاكم [7]. وجاء الدستور الياباني لعام 1947 لثني اليابان عن سياستها التوسعية، فتأريخياً أصبحت اليابان دولة امبريالية منذ بداية القرن العشرين ، تحكمها طبقة بورجوازية ، وتناقضت السياسة الخارجية التي اتبعتها اليابان خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين ، ويرجع ذلك الى التناقض الى عدم اكتمال الإصلاحات البرجوازية التي قامت بها حكومة الميجي[*] اذ عملت تلك الحكومة على خلق قوة عسكرية قادرة على صد أي اعتداء على البلاد ، واتفق ذلك الهدف مع

مصالح الشعب الياباني ،ولكن الطبقة الحاكمة ممثلة في أصحاب الأراضي والبرجوازيين عملت على توحيد صفوفها وحصلت على قدر وافر من الحرية بفضل الميجي ، في الوقت التي الذي ظهرت فيه سياسة خارجية جديدة لليابان تتجه نحو التوسع الخارجي فقد شكلت الحملات العسكرية التي قامت بها اليابان ضد تايوان عام 1874 وضد كوريا عام 1876 بداية تلك السياسة التوسعية وأصبحت اليابان قوة تهدد الدول المجاورة[8].

ونتيجة لما توفر لليابان من تكنولوجيا حديثة ، وبعدما حققت انتصارها على الصين بعشر سنوات اذ كانت أولى حروب اليابان مع جارتها الصين بسبب النزاع حول كوريا ، وقد أعلنت الحرب بين البلدين في أغسطس 1894 ولقيت الصين فيها هزيمة قاسية ، وبدأت المفاوضات بين البلدين في 19 اذار 1895 وانتهت بعقد معاهدة " شيمونوسيكي " التي تضمنت شروطاً مهينة للصين ومنها استقلال كوريا عن الصين ، وكذلك تنازل الصين عن جزيرة فرموزا لليابان، وعليه وبعد ان تأكدت اليابان من استيعابها للمزيد من علوم الغرب وتقنياته وفنونه العسكرية دخلت في حرب ضد روسيا ، وكان سبب هذه الحرب ديمغرافي فاليابان لم تعد تكفي سكانها غذائياً ، وكانت سبل الهجرة مقطوعة امام اليابانيين ، ونظراً لحاجتها للغذاء كان عليها ان تبحث عنه ، إما في الهند الصينية المشهورة بزراعة الأرز واما في منشوريا المشهورة بزراعة القمح وفول الصويا وقد فضلت اليابان منشوريا لعوامل جغرافية ، وكان لنتيجة النزاع الياباني الروسي اثار مدمرة على الاسطول الروسي وكان النصر الياباني اصداء عالمية ، وتدخلت الولايات المتحدة وانتهى النزاع بتوقيع معاهدة بورتسموث عام 1905 ، واهم بنود المعاهدة تنازل روسيا عن جنوب سخالين وعن ميناء بورت ارثر المهم ، وكذلك حصلت اليابان على امتياز مد خط السكك الحديدي في جنوب منشوريا [9]

واستمر الوضع العالمي بالتأزم اوائل القرن العشرين ففي أوائل تموز العام 1937 ، نشبت معارك بين القوات اليابانية والقوات الصينية بالقرب من بكين ، وطالبت حكومة تشانج كاي شك الصينية الوطنية بتسوية شاملة لوقف الزحف الياباني عليها ، الا ان اليابان رفضت وبدأت الحرب العالمية الثانية ، وحققت اليابان انتصارات سريعة في الصين

وسطاً وشمالاً وسعت للإطاحة بالحكومة الصينية ، ولكن الصينيين استمروا بالمقاومة ، ولم يجد اليابانيون منفذاً للخروج الابتوسيع دائرة الحرب ، وكانت الولايات المتحدة الامريكية قد عارضت السياسة اليابانية التوسعية ولم تعترف بمكاسب العدوان الياباني وادى توقيع المعاهدات اليابانية الألمانية الإيطالية الى تزايد قلق وخشية الولايات المتحدة الامريكية من النازية واليابانية ، وقررت اليابان الاستيلاء على بيرل هاربر لمنع البحرية الامريكية من الوقوف حائلاً دون توسع اليابان في الجنوب ، ورغم ادراك اليابانيين للتفوق الكلي للولايات المتحدة الامريكية عليهم الا انهم اعتقدوا انهم بحربهم واستيلائهم على كل غرب المحيط الهادي سيجعل إمكانية تحقيق نصر أمريكيا امراً بعيد التحقق ، ودفع الهجوم على ميناء بيرل هاربر الأمريكيين الاستماتة في الدفاع فقاموا ببناء قوى بحرية وبرية بسرعة اكبر ممن استطاع اليابان تأمينه في الوقت الذي كانت فيه السفن الامريكية وغواصاتها تغرق معظم السفن البحرية التجارية اليابانية ، مما جمد اليابانيين مكانهم وقل وجود المواد الخام اللازمة للصناعة فأدت أمريكا بذلك ضربة قاتلة للصناعة اليابانية[10].

وبعد القاء القنابل النووية من قبل الولايات المتحدة الامريكية على اقوى مركزين يابانيين في هيروشيما وناكازاكي في العام 1945 اقام المنتصرون سلطة عسكرية ثم بعد سبع سنوات ، أقيم في اليابان نظام سياسي مختلف عن نظام الحكومات السابقة فقد جرد الامبراطور من اعلى سلطاته السياسية والعسكرية ، ولم يعد هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، والغي نظام التجنيد الالزامي واصبح رئيس الحكومة ينتخب مجلس النواب بدلاً من تسمية الامبراطور ، كما أدخلت القوات الامريكية تعليمات سياسية بإجراء صلاحيات شاملة ، لقد كان دور الحلفاء في اليابان نظرياً اكثر منه عملياً ، فقائد قوات الحلفاء " ماك ارثر"الأمريكي كان يتصرف كممثل لقوى الحلفاء المنتصرة ، وكان الهدف الأساسي للحلفاء هو نزع سلاح اليابان لان هذا السلاح كان يشكل مشكلة في شرق اسيا ، وتم جمع المدنيين والعسكريين اليابانيين من المنطقة ومن المحيط الهادي الذين بلغوا ستة ملايين ونصف ، كما سرح الجيش والبحرية ودمرت أسلحته وسفنه ، كما اعيد تشكيل الأحزاب القديمة بعد الحرب في العام 1945 ، واعيد إحياء حزبيين تقليديين

وهما الحزب الديمقراطي والحزب الليبرالي اللذان اندمجا تحت اسم الحزب الديمقراطي الليبرالي في العام 1955[11].

من مجمل ماتقدم تصور العالم بأن اليابان لاتمتلك القدرة على الوقوف مرة أخرى من جديد وان الدولة اليابانية لن تقوم لها قائمة ، ولكن الهزيمة كانت قد دفعتها نحو الامام والأمة اليابانية امتلكت الإرادة لاعادة بناء الدولة اليابانية وأول شيء ركزت عليه البناء الهرمي للمجتمع الياباني القائم على بناء منظومة قيمية صلبة ..

المبحث الثاني :المنظومة القيمية في اليابان وبنائها المجتمعي

كتب السفير الأمريكي "إدوين أشاور" كتاباً تحت عنوان "اليابانيون وحدد فيه سر نهوض اليابان ركيزتين هما إرادة الانتقام من التاريخ ، وبناء الانسان فإرادة الانتقام من تاريخ تحدى أمة هزمت وأهينت فردت على الهزيمة بهذا النهوض، وبناء الانسان الذي كرسه نظام التعليم والثقافة ، فالنقلة النوعية التي أحدثها الشعب الياباني في التاريخ الإنساني تعد مثلاً اعلى للعالم [12]. لقد زال حلم اليابان في تحقيق الإمبراطورية العظمى إبان الحرب العالمية الثانية، لقد آمن الشعب ايماناً مطلقاً بفكر قادته وقدسية امبراطوره واتجهوا الى العلم الحديث لتأكيد قوتهم ،ان الحديث عن اليابان لابد وان يمر بترجمة لعقائد اليابان في الألوهيات وطرائق تفكيرهم في حياتهم اليومية ثم في النهاية منظور العالم الخارجي عندهم ، أما عقائدهم في الألوهيات فإنها لا تربو على عبادة الفرد ممثلة في شخص الإمبراطور وأسرته ،كذلك نرى تقديساً واضحاً للطبيعة وجمالها يصل الى حد العبادة وإقامة الطقوس والأعياد الخاصة بكل موسم [13]، كما أن هناك عدد من القيم المؤثرة والتي تعد بمثابة القيم المحورية داخل المنظومة اليابانية للقيم ، وذلك مع الأخذ في الاعتبار تباين تماسك أفراد المجتمع الياباني بتلك القيم التقليدية وتباين تأثيرها على الافراد في الوقت الراهن ، ومن أهم هذه القيم التي تحرك العلاقات الاجتماعية التقليدية في المجتمع الياباني العرفان والالتزام الاجتماعي والميول الطبيعية والتبادل والامتزاج والولاء والطاعة والتمسك بطبيعة المجتمع الياباني كمجتمع متجانس وبكونه مجتمع ذات عرق واحد[14].

ان اليابانيين من اكثر شعوب العالم قد تغيروا مع الزمن وكيف كان لهذا التغيير اثر كبير في مجتمعهم، لأن استجابتهم للأوضاع الخارجية المتغيرة بلغت اقصى حد ، وانه لأمر طبيعي ان يتفوق اليابانيون على غيرهم في استمرار خصائصهم الثقافية والأصرار على الاحتفاظ ببعض هذه السمات أكثر من غيرهم ، وان كان التغيير الذي يحدث عندهم ليس أكبر مما يحدث في أي مكان من العالم ،ويختلف اليابانيون المعاصرون عن اسلافهم فهم لا يتمسكون بإنماط الفرسان الإقطاعيين او الساموراي البيروقراطيين من عصر توكوجاوا بل تكيفوا مع التغييرات التي حدثت حصراً في الجوانب التكنولوجية[15].

وهناك عدداً من الثوابت التي اثرت في بناء وتطور ونهضة المجتمع الياباني وفيما يلي ادراجها بالنقاط الآتية:

1.الشخصية اليابانية : تعد الشخصية اليابانية شخصية منضبطة ، تقدس الوقت وتحترم النظام ، وتبدع من ضمن الفريق الواحد ، وتلتزم بشدة بآداب التعامل واخلاقيات المتاجرة رفيعة وموصوفة بالصدق والأمانة ، وهناك إحساس عام بالأمن والأمان في اليابان لتوافر الوظيفة المنتجة والتأمين لمعظم الخدمات الاجتماعي ، وهذه الاخلاقيات نابعة من الاهتمام بالبرامج التعليمية المتعلقة بالاخلاقيات والسلوك للمواطن ، ومنذ الصغر في البيت والمجتمع والمدرسة ، كما ان محاسبة القانون صارمة للمخالفين ، والإحساس بالعيب المجتمعي الذي يخلق بالمواطن الياباني شخص منضبط منذ صغره ، فالقانون الياباني يسري على الغني والفقير ، والوزير والموظف ، فعندما تكتشف المخالفات تدرس أسباب حدوثها ويحاسب مرتكبوها ، بالإضافة الى ان القيم المجتمعية اليابانية تفرض على الشخص الاعتذار ، لذلك يعتذرون ويعترفون بأخطائهم في معظم الأحيان[16].

2. الاسرة : ان النظام التقليدي للأسرة في الثقافة اليابانية التقليدية يؤكد على رب الاسرة كوحدة أساسية للمجتمع التقليدي في اليابان ، ووفقاً لهذا المبدأ فأن رب الأسرة يدير الأسرة ويمثل قائداً لها بل ويكون عليه عبء أو مهمة استمرار الأسرة من خلال تولي أحد أبنائه في المستقبل لمهمة قيادة الأسرة بعد وفاته وهكذا وهذه المؤسسة الاجتماعية معروفة بين الطبقات الأستقراطية والمحاربين مئات السنين في اليابان ، كما

ظهر هذا النظام الاجتماعي بين طبقات الفلاحين منذ القرن الثامن عشر، وفي المقابل فإن حقبة مابعد الحرب العالمية الثانية شهد النظام الاجتماعي في اليابان تغيرات جذرية ، بحيث لم يعد المفهوم التقليدي للعائلة أو الأسرة موجوداً الإ في نطاق ضيق ينحصر في أصحاب المهن اليدوية ، وبعض سكان المناطق الريفية ، وقد شهد النظام الاجتماعي في اليابان تحولاً كبيراً يتمثل في الانتقال من مرحلة المفهوم التقليدي للأسرة الى مفهوم الأسرة النووية وفقاً لعلماء الأنثروبولوجي فإن العائلة تصبح وحدة غير رئيسية يتشابه تكوينها مع تكوين الذرة ، بمعنى ان الأسرة قد تتعايش معاً او قد يعيش كل فرد من افراد الأسرة بشكل مستقل وفي الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية شهد تقلصاً شديداً لعدد الأسر التي تتبع هذا النظام التقليدي في مقابل انتشار للمفهوم الغربي للأسرة والذي شهد استقلالاً للأبناء عن أسرهم ، لقد عمدت الاسرة اليابانية الى تاكيد القيم المعرفية ، وكذلك من خلال جعل الابناء يدخلوا الى المدارس القيمة منذ الصغر بل يشتمل ايضاً على ان الاسرة تسعى جاهدة لتهيئة اجواء دراسية مناسبة تساعد الابناء على بلوغ التفوق [17].

3.الدين: وفقاً لدستور الميجي والذي صدر سنة 1889 ، أقرت سلطات ثلاث تشريعية وتنفيذية وقضائية ، وفي الوقت نفسه واعتبار الامبراطور رئيس الدولة وهو صاحب السيادة ، كما ينص الدستور على ان شخص الإمبراطور مقدس ولايمس ، أي ان الإمبراطور يتمتع بكاريزما دينية ، كما ان يمثل رئيس رجال الدين في الدولة مما يعني انه صاحب سلطة دينية ، وفي العام 1939 صدر قانون المؤسسات الدينية وذلك بهدف إيجاد رقابة او إشراف من قبل السلطة السياسية على المؤسسات الدينية وضمان عمل هذه المؤسسات بما يتوافق مع الأهداف القومية والأمن القومي كما هدفت الحكومة من وراء هذا القانون ان تقوم الحكومة بتعبئة المؤسسات الدينية بحيث تصبح مدعماً روحياً للاهداف الحكومية ، حيث كانت الحكومة في المقابل تقوم بتقديم الدعم المالي اللازم لمؤسسات الدين في اليابان ، وبعد العام 1945، ومع هزيمة اليابان في الحرب ووقوعها تحت سيطرة الحلفاء فقد فرضت على اليابان سياسة استبعاد الدين من الشؤون السياسية واغراض النظام السياسي ، وقامت قوات الاحتلال في 15 كانون الأول 1945 باعلان

الشينتو ، اذ فرض ثلاثة مبادئ وهي الحرية الدينية ، والفصل التام والنهائي بين الدين والسياسة ومحاربة الفكر القومي والعسكري المتطرف، وقد أوضح الدستور الياباني الذي وضع بعد احتلال اليابان في تشرين الثاني 1946 ، ودخل حيز النفاذ في 3 أيار 1947 ، ومن اهم المبادئ التي نص عليها الدستور ان حرية العبادة او الدين مكفولة للجميع ، حيث يحظر لجميع المؤسسات الدينية ان تحصل على امتيازات من الدولة كما يحظر عليها ان تمارس أي سلطة سياسية ، كما نص الدستور الاتتدخل الدولة ومؤسساتها في التعليم الديني او أي نشاط ديني ، وكذلك فإنه غير مسموح لأي شخص ان يجبر الآخرين على القيام بأي طقوس او احتفالات دينية ، كما نصت المادة 89 من الدستور عل تحريم وهب أي أموال او أملاك او وضع أي أموال تحت تصرف او استخدام او منفعة أي مؤسسة او جمعية دينية[18].

4.التعليم في اليابان : لقد حققت اليابان المعجزة الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية ، وأصبحت في مصاف الدول المتقدمة صناعياً بعد ان خرجت من الحرب مدمرة ، وتوجهت انظار العالم لدراسة الانموذج الياباني في الاقتصاد والإدارة والإنتاج لمحاولة تفسير هذا التفوق ، وكان من الطبيعي ان يلجأ المربون الى دراسة النظام التربوي في اليابان لمعرفة الأسس والمنطلقات التي بنيت عليها التربية التي تعد المعين الأهم لبناء الافراد الذين يصنعون الاقتصاد المتقدم ، ان التربية اليابانية نجحت في عدد من المجالات ذات الأهمية القصوى في التفوق التربوي بالمقارنة مع كافة دول العالم بما فيها الدول المتقدمة صناعياً كالولايات المتحدة الامريكية ، ومن هذه المجالات [19]:

1.تنشيط دوافع الطلاب نحو التعليم الى مستويات عالية واكسابهم العادات التعليمية الفعالة.

2.اعداد البيئة التعليمية المنتجة وتكوينها تكويناً سليماً بما في ذلك إيجاد النظام المدرسي المؤثر.

3.استخدام الوقت للأغراض التربوية بطريقة منتجة داخل المدرسة وخارجها.

4.الاهتمام بتكوين الخلق والسلوك القويم والاتجاهات المرغوب فيها ، في اطار المعايير اليابانية خلال سنوات الدراسة بأكملها.

5.تكوين جهاز تعليمي محترف وملتزم اكتسب احترام المجتمع واستحق المكافأة المناسبة.

6. تهيئة الخدمات التوظيفية المناسبة لخريجي المدرسة الثانوية والجامعات.

وقد تمكنت اليابان من تحقيق هذه الإنجازات نتيجة تداخل عدد من العوامل نذكر منها[20]:

1.الالتزام المجتمعي الكبيرنحو التربية والتعليم النابع من تاريخ وحضارة المجتمع الياباني.

2.الاهتمام الكبير بالتربية والتعليم ما قبل المدرسة التي يلتحق بها اكثر من 90% من أطفال اليابان على نفقة ابائهم .

3. النظام المدرسي المؤثر والفعال والمدعم بمجموعة من البرامج التربوية الإضافية والموازية والمناسبة لحاجات الأطفال.

4.التزام الإباء القوي ومساندتهم الفعالة لتعليم الطفل خلال مراحل دراسته.

5.يستمد النظام التربوي الياباني أهم مقوماته من طبيعة مجتمعه وروح أمته واحتياجات وطنه ولايأتي انعكاساً لنماذج تربوية خارجية .

6. يستمد النظام التعليمي في اليابان نهضته الحديثة من جذوره ومؤسساته وتقاليده المتأصلة والقائمة بالفعل ولم يدمرها أو يهملها بدعوى قدمها وتقليديتها .

7.يعد التعليم في اليابان خدمة وطنية عامة وواجباً قومياً يتجاوز أي جهد فردي او فئوي خاص ، وانه في مناهجه ومقرراته وتوجيهاته يمثل عامل التوحيد الأهم لعقل الأمة وضميرها منذ مراحل التعليم الإلزامية الأولى ، اذ لا يسمح فيه بتعددية المناهج والفلسفات التربوية .

8.لم تأخذ اليابان بالنزعات الليبرالية والسيكولوجية بل ظلت متمسكة بقيم الانضباط الموحد في الفكر والسلوك رغم الضغط المعاكس من الأحتلال الأمريكي ورغم النقد الغربي لها.

وقد حاولت الثقافة الامريكية تعزيز الشخصية الفردية والقيم الفردية في الانسان الياباني من خلال الدستور وقانون التعليم ، والذي يخالف تماماً القيم اليابانية الأخلاقية والدينية في التأكيد على أهمية المجتمع والطبيعة والتناغم الجميل بينهما ، وفي العام 1989 نجح اليابانيون في مراجعة البرامج التعليمية وتطهيرها من القيم الفردية المستوردة ، واضيفت برامج السلوك والاخلاقيات بصيغة متكاملة على ان تراجع كلياً كل عشر سنوات[21].

في الحقيقة نظام التعليم في اليابان يمزج بين النظام المركزي كأساس ونظام اللامركزية في التعليم، وتتميز اليابان بشكل عام بأن نظام تعليمها يغلب عليه طابع المركزية ، ومن إيجابيات هذا المبدأ في التعليم

توفير المساواة في التعليم ونوعيته لمختلف فئات الشعب على مستوى الدولة ، وبذلك يتم تزويد كل طفل بأساس معرفي واحد ، حيث تقرر وزارة التعليم اليابانية الإطار العام للمقررات الدراسية في المواد كافة ، بل ويفصل محتوى ومنهج كل مادة وعدد ساعات وتدريسها وبذلك يتم ضمان تدريس منهج واحد لكل فرد في الشعب[22].

لقد حدد القانون الأساس للتعليم في اليابان وقانون التعليم المدرسي المستمدان من القانون الذي صدر في آذار 1947، ملامح التعليم في اليابان وهذين القانونين من القوانين الرئيسة في اليابان[23]:

1.القانون الأول : هو قانون التربية المدرسية الذي تضمن مبادئ عامة لنظام التربية والتعليم ومبادي تفصيلية تخص كل مرحلة ونوع تعليمي بما فيها إنشاء وإلغاء أقسام معينة في الجامعات ووضع شروط تشغيل مديري المدارس والمعلمين منها ، ان يمتلك شهادة إكمال الدراسة في مؤسسات اعدا د المعلمين ، والايكون من ذوي الشخصيات الاجتماعية الضعيفة ، وسمح لهم باستخدام العقوبات تجاه التلاميذ لكنها محددة بضوابط معينة وحرم العقاب الجسدي ، وفرض على المدارس الخاصة وضع ميزانية للدخل وتسلم الى السلطات المختصة. 2. القانون الثاني: القانون الأساس للتعليم فقد حدد أهداف التربية ، منها النمو الكامل لشخصية الفرد من أجل رفعة وتقدم الأفراد وتنمية حب الحقيقة والعدالة وتقدير قيمة الآخرين واحترام العمل وتعميق شعور تحمل المسؤولية والاعتماد على النفس والاستقلال ،وكذلك تنمية الثقافة من خلال الاحترام المتبادل والتعاون واح ترام الحرية الأكاديمية والحياة الواقعية ، واكد ايضاً على إعطاء فرص متساوية للجميع من اجل الحصول على التعليم والدولة سوف تعطي مساعدات مالية للذين لايستطيعون الاستمرا ر في نوع التعليم الذي يلائمهم.

3. دور المرأة: ان دور المرأة اختلف في حقبة ما قبل الحرب العالمية الثانية عن مابعدها، فالمرأة اليابانية كانت سابقاً أقل منزلة من الرجل ، وهي خاضعة له تماماً في ظل سياسة التمييز

الطبقي الصارمة بين مختلف طبقات الشعب في المدة التي عاشتها اليابان طوال عزلتها الطوعية أبان حكم أسرة "طوكوغاوا" من العام 1603–1868، أي طوال 265 عاماً ، لقد ظلت المرأة اليابانية على منزلتها في المجتمع وكأنها ما زالت تعيش في عصر الطبقية والإقطاع إلابعض النساء القليلات ذوات الأفكار الراديكالية ، اما عن دور المرأة اليابانية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فيلاحظ ان النساء اصبح لهن حق الانتخاب والظهور في المجتمع ، وذلك في ظل الإصلاحات السياسية التي قامت قوات الحلفاء وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ،فأصبح من حق المرأة اليابانية الإدلاء بالرأي في الأسرة والمجتمع ، بل وتعد المرأة اليابانية الان هي التي تقوم بقيادة الأسرة وتخطط لنظامها ، فهي تعد مركز الأسرة الحديثة في اليابان [24].

وقد تغيرت نظرة المجتمع الياباني تجاه قضية عمل المرأة في الخمسين سنة الأخيرة ، فبعد ان كانت المرأة تختص بالاعمال البيتية وتربية الأطفال فقط ، اصبح يقال من الممكن ان تعمل خارج المنزل، ثم تغيرت يمثلن نصف القوى العاملة تقريباً في المجتمع الياباني، ويعملن في مختلف المهن بما فيها المؤسسات الكبرى والمناصب السياسية من وزيرة ونائبة في مجلس النواب وغير ذلك[25].

6. الإدارة العامة : من ابرز عوامل النهضة اليابانية الإدارة العامة ، بمعنى تطبيق مبادئ إدارية حديثة من بينها إدارة الجودة الكاملة ، والعمل ضمن فريق عمل روح الفريق واتقان العمل الإداري وتحويلة الى قيمة اجتماعية مرتبطة بالثقافة اليابانية والابتكار والتطوير الى غير ذلك من المبادئ والمفاهيم الإدارية الفعالة ، فلم تكن عملية التحديث في اليابان ممكنة من دون استيراد التكنولوجيا الغربية والاستعانة بالخبراء والمستشارين والموظفين الأجانب من جهة وارسال البعثات العلمية الى الدول الغربية من جهة اخري ، ومن اجل الوصول الى التحديث والى هدف اليابان بان تكون غنية وتمتلك جيش عصري تم تحديث الإدارة والاستفادة من البيروقراطية ذات الخبرة الواسعة وانطلقت حركة تحديث في جميع القطاعات[26].

اهم مميزات الأسلوب الياباني في الإدارة هو التوظيف مدى الحياة يؤدي الى الولاء والانتماء والامن الوظيفي واتخاذ القرارات بالاجماع مما يحسن القرار من جهة ، ويشعر الموظفين بأهميتهم من جهة أخرى ويرفع الروح المعنوية لديهم ويحفزهم على العمل ، وهذا يحتاج الى مدة طويلة

لاتخاذ القرار لكن التنفيذ يكون سريعاً ، ولايقتصر الأسلوب الياباني في الإدارة على تلك المميزات بل يشمل جميع وظائف الإدارة الأخرى ، ويمكننا اجمال اهم خصائص الإدارة اليابانية بالنقاط الاتية [27]:

1. اتخاذ القرار بصورة جماعية لإدارة 2. التوظيف مدى الحياة 3. التعليم والتدريب مستمران4. الإدارة الابوية 5. العمل الجماعي والتعاوني6. الاشراف المباشر7. المسؤولية الجماعية8. الإنتاجية9.الأدوات والتقنية.الكمية ويمكننا شرح بعض النقاط السالفة الذكر بشي من التفصيل [28]:

1.الوظيفة مدى الحياة : اذا كان أهم خاصية تتميز بها المؤسسة اليابانية هي توظيف العاملين مدى الحياة ،فإنه ليس من الإجراءات العامة المعمول بها في بعض المؤسسات باليابان.

2.عدم التخصص في المهنة : تفضل المؤسسات اليابانية عدم التخصص الدقيق في المهنة ، فالموظف والعامل يمارس أكثر من مهنة وينتقل من قسم الى آخر وذلك للاستفادة به في خدمة جميع أقسام المنظمة التي يعمل بها وهذا التنقل من قسم لآخر يكسب العامل تجربة ثرية الأمر الذي يجعله معد للترقية.

3. التقييم والترقية البطيئة لاتتم الترقية في معظم المنظمات باليابان الا كل عشر سنوات ، وهذا الإجراء يطبق على جميع العاملين بالمؤسسات .

4. الانضباط الذاتي : يعمل الموظف والعامل من تلقاء نفسه وبدون توجيه أو مراقبة من رئيسه ، وهو أقل نسبة غياب عن عمله ، وهو يقوم عادة بعمل إضافي تطوعي بدون اجر ، فقد اصبح احسان العمل جزء من مقومات شخصية الفرد الياباني ، نابع من ضميره ومن ثقافته وتربيته ، فالعمل لديهم مزيد من العبادة .

5. طريقة اتخاذ القرارات الجماعية : تعتمد المؤسسات اليابانية على القرار الجماعي المشترك سواء كان يتعلق بإحداث تعديل في عمليات الإنتاج او بتأسيس مصنع جديد، في إتخاذ القرارات ،فاليابانيون يبذلون قصارى جهدهم في التركيز على الأهداف العامة للمؤسسة.

6. الاهتمام الشامل بالفرد: تهتم المؤسسات اليابانية بشمولية العناية والاهتمام بالعاملين والموظفين ، ففي الاحتفالات بتخرجهم يحضر الحفل أهلهم وذووهم ، وتنعكس هذه الصفة الشمولية والاهتمام الكلي عل الثقة المتبادلة.

وتتبع اليابان اليوم منهجية الإدارة اليابانية بمفهوم " كايزن" وهو مصطلح ياباني يعني التحسين المستمر ويتكون من جزئين وتعني تغيير الى الأفضل او الاحسن ، اما المعنى الشائع له فهو التحسين التدريجي المستمر في جميع نواحي المنظمة وليس فقط في سلسلة عمليات الإنتاج الأساسية اذ ينخرط جميع العاملين في المنظمة في عملية التحسين وعلى جميع المستويات الإدارية بغض النظر عن مراكزهم الوظيفية من الإدارة العليا إلى عامل التنظيف فيها ، وهو أسلوب ياباني لإدخال تحسينات تدريجية صغيرة وبسيطة ومستمرة على المنتجات والخدمات والعمليات ، تخفض التكاليف وتقلل من الفاقد والهدر في الموارد وتزيد من معدل الإنتاجية ، كما تستخدم منهجية يابانية لتحسين الأداء والتي تتبنى مبدأ التحسين المستمر لكل شيء بالمؤسسة اعتماداً على استخدام الأساليب المنطقية في الإدارة وتفعيل الاستخدام الأمثل للموارد[29]. وكايزن هي طريقة وفلسفة ابتكرها المؤسس الرئيس لنظام تويوتا الإنتاجي " تاييشي أوهونو" لقيادة المؤسسات ، وتقوم فلسفتها على جعل العملية أفضل بشكل مستمر لأنها لن تكون منضبطة بالكامل وبدون مشاكل ويهدف " كايزن" إلى تطوير الأداء وبيئة العمل ، ويقوم على مبدأ أن جميع العاملين في المؤسسة لهم حق التطوير المستمر من خلال تحقيق خطوات صغيرة لكن أثرها كبيراً في المستقبل ، وعندما يقوم العاملون بأنفسهم وبتوجيه من الإدارة بتقنين قواعد للتشغيل ووضع أسس للتطوير المستمر ، فإنهم يتبنونها بكامل إدارتهم على العكس مما لو كانت صادرة إليهم من أعلى [30].

ومفهوم كايزن يعني كيفية جعل المشاكل محسوسة ومعايشة وملامسة الواقع كركيزة أساسية في الإدارة المرئية وكيفية استخدام مفاهيم الإدارة المرئية في ترتيب وتهيئة مكان العمل وفي إدارة الموارد البشرية وإدارة المخزون وتحسين أعمال الصيانة للمعدات وتحسين عملية النقل والتداول للمواد وتحديد الأهداف في ظل تطبيق مفاهيم الإدارة

المرئية وتحديد المؤشرات القياسية ورقابة العمليات والأداء ، وهي أسلوب إداري معروف يعد من أهم أسباب نجاح التجربة اليابانية [31].

7. تنمية الموارد البشرية: ان نجاح الإدارة اليابانية في إدارة الموارد البشرية وانعكاس ذلك على تفوقها الاقتصادي هو قدرة الإدارة اليابانية على اختيار المزيج المناسب من العناصر ودمجها معاً في نظام متكامل اصبح له صبغته المتميزة ، فالأخذ بسياسة ضمان التوظف الدائم تتطلب تطبيق سياسة جيدة للاختبار تضمن انتقاء افضل العناصر التي تستطيع التكيف مع فلسفة المنظمة ، وتطبيق هذه السياسة ايضاً يشجع على الأخذ بفكرة عدم التخصص في مسار وظيفي معين ، وكذلك تجعل المنظمة تتفق بشكل كبير على تدريب وتنمية العاملين ، كما ان الأخذ بسياسة الأقدمية في في الترقية لن تجعل الفرد يبخل على زميله بالنصيحة أو يخفى عليه المعلومات خوفاً من أن يسبقه في الترقية ، والأخذ بمبدأ العمل الجماعي والمسؤولية المشتركة يجعل من الصعب ان يتم تقييم الأداء الفردي بشكل سريع ، أو يتطلب الأمر في هذه الحالة مرور مدة طويلة من الزمن تمكن من جميع ملاحظات كافية للحكم على مستوى أدائه، ولايهتم المدير الياباني بالجانب العملي من حياة الموظف فقط وإنما يهتم أيضاً بالجانب المتعلق بحياته الخاصة من منطلق أن الانسان كيان متكامل لايمكن تجزئته[32].

لقد وضعت اليابان تركيزها بعد الحرب العالمية الثانية على العنصر البشري وعلى كيفية استخدام إمكاناتها البشرية بالطريقة التي تساعدها على تحقيق الخبرة تمكنها من سد احتياجات السكان من الغذاء واحتياجات التصنيع من الموارد المادية ، ولقد كان من بين وسائل الإدارة اليابانية في هذا المجال تتبنى استراتيجية أحد أركانها الأساسية ان الموارد البشرية المنظمة هي ثروتها الأساسية واغلى أصولها جميعاً ، والذي ترتكز علية استراتيجية الإدارة اليابانية في معاملة العنصر البشري [33].

8. المجتمع المدني: لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني بالمعنى الدقيق في اليابان قبل بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي ، اذ اتسمت مؤسسات المجتمع المدني خلال تلك المرحلة بالتبعية للدولة إلى حد كبير ، بل ان مفهوم " العمل التطوعي " ذاته قد تطور تحت سيطرة الدولة وفي اطار علاقة مباشرة مع البيروقراطية الحكومية ، اذ مثل العمل

التطوعي المنظم حكومياً احدى الأدوات الأساسية التي اعتمدت عليها الحكومات اليابانية لتعبئة المجتمع الياباني لتفيذ سياسات الرفاه الاجتماعي[34].

ولكن كانت هناك مجموعة من التطورات التي شهدها المجتمع الياباني خلال عقد التسعينيات وما بعدها والتي ساهمت في اتساع حجم ودور المجتمع المدني [35]:

1. اتساع ظاهرة الاستفتاءات المحلية ، فمن بين الظواهر المهمة التي شهدها المجتمع الياباني خلال عقد التسعينيات اتساع ظاهرة الاستفتاءات المحلية التي لجأ اليها المجتمع الياباني لحسم قضايا خلافية عديدة على المستوى مثل الخلاف حل إنشاء مفاعل طاقة نووية (حالة مقاطعة ماكي)، وتخفيض حجم القواعد العسكرية الأمريكية (حالة أوكيناوا)، والخلاف حول إنشاء موقع لاقلاع وهبوط الطائرات العسكرية الامريكية (حالة ناجو)، وغيرها من القضايا الخلافية، ووفقاً لقانون الحكومة المحلية يمكن إجراء الاستفتاء المحلي بناء على طلب مقدم من الحاكم المحلي ، او احد أعضاء الجمعية الوطنية المحلية ، الا انه تظل الملاحظة المهمة هي اتساع ظاهرة الاستفتاءات المحلية ، ومثلت هذه الاستفتاءات هي تصاعد قيمة النشاط العام واهتمام المواطن الفرد بالقضايا المحلية ، والدلالة الثانية هي تزايد رغبة المواطن المحلي في ممارسة أشكال الحكم الذاتي والديمقراطية المباشرة والتأثير في السياسات العامة.

وطبقاً لما سبق نرى ان هناك عوامل أسهمت في نهضة المجتمع الياباني إضافة الى الخصائص السالفة الذكر ويمكننا اجمال اهم خصائص المجتمع الياباني والتي قادته الى النجاح [36]:

1. حب الانسان لوطنه واستعداده للتفاني من اجله.
2. تقديس العمل والزمن .
3. عشق القوة والرغبة في التحدي والإرادة الت لاتعرف للمستحيل سبيلاً.
4. سيادة الروح الجماعية في العمل والحياة .
5. الولاء للمؤسسة التي يعمل بها الانسان .
6. القدرة الهائلة على استيعاب واقتباس وتبني الثقافات والحضارات الأخرى ، بدون ان يفقد الانسان الياباني شرقيته .

المبحث الثالث: تطور العلاقات العراقية – اليابانية واستفادة العراق من التجربة اليابانية في تطوير المجتمع.

تعود العلاقات اليابانية – العراقية الى تأسيس الدولة العراقية في العام 1921 ، وعلى الرغم من القيود السياسية والاقتصادية التي فرضتها بريطانيا على تعاملات العراق الخارجية كونها الدولة المنتدبة (1921–1932)،الا ان اليابان حرصت على استمرار علاقتها التجارية مع العراق حفزها على ذلك ارتفاع قيمة الاستيرادات العراقية للمدة (1921–1927)، اذ احتلت اليابان مرتبة متقدمة بين دول العالم في مجمل وارادات العراق الضرورية ومنها مادتي السكر والخشب آنذاك [37].

أدت حرب 1973الى ان تتخذ اليابان خطوة اكثر إيجابية نحو الشرق الأوسط وكان العراق بحاجة ماسة للمساعدة المالية الأجنبية ، لانه عانى من العجز في الرساميل بعد تأميم شركة نفط العراق ، الى جانب مشكلاته في المفاوضات مع الشركات البريطانية والفرنسية وسياسة الحكومة المتصلبة ضد الامبرياليين والصهاينة ، ففي ظل هذا الوضع بدأت الحكومة اليابانية مبادرات دبلوماسية نحو العراق ، ففي العام 1973، عين " تاكيو ميكي" مبعوثاً خاصاً الى الدول العربية الكبيرة وبضمنها العراق ، وكانت اليابان من كبار المصدرين للعراق خلال المدة (1977–1981)، وكذلك بين (1985–1986)، واصبحت اليابان في العام 1981 الثانية بعد المانيا الغربية، وحتى ان ثلث المشاريع اليابانية فيما وراء البحار خلال هذه المدة كانت قد تركزت في العراق ، وهذا يعني ان العراق اثبتت انه شريك أساس لليابان ليس فقط كمصدر للنفط لكن ايضاً كسوق للبضائع اليابانية المصدرة [38].

ومن الملاحظ ان العلاقات العراقية – اليابانية تأثرت كثيراً في العام 1990 اذ اسرعت اليابان لشجب الاحتلال العراقي للكويت في 2آب 1990 ، واتخذت موقفاً داعماً على نحو غير واضح للولايات المتحدة الامريكية التي قادت القوات المتعددة الجنسية ، وكانت اليابان قد ساهمت ب 9 بلايين دولار أمريكي للمساعدة في تمويل العمليات العسكرية ، وفي الوقت الذي انقسمت فيه الدول العربية الى كتلتين، وقفت اليابان مع الدول العربية الموالية للولايات المتحدة الامريكية مثل السعودية ومصر،

وقررت اليابان بعد ذلك مساعدة دول جوار العراق مثل تركيا والأردن بالإضافة الى مصر، وقدمت لها بليوني دولار امريكي كمساعدة ، كما كان رد الفعل الرئيس للحكومة اليابانية تجاه الاحتلال العراقي للكويت هو تجميد استخدام ائتمان الين التي فرضت في يوم الاحتلال ، وبعد الرابع عشر من اب عام 1990 أوقف العراق إصدار سمات خروج ومنع جميع اليابانيين من مغادرة العراق ، وكان ذلك نقطة انعطاف في العلاقات العراقية اليابانية اذ بدأ العراق يعد اليابان في المكانة ذاتها التي يعامل بها الدول الغربية الأخرى،وكان المتحدث الرسمي باسم الحكومة اليابانية قد اصدر بياناً طالب فيه بانسحاب عراقي فوري وغير مشروط من الاراضي الكويتية وجاء ذلك التصريح قبل صدور قرار مجلس الامن الدولي رقم 661 وتضمن عزم اليابان على فرض اجراءات من بينها تعليق كل العلاقات التجارية مع العراق والكويت وحظر الاستثمارات في البلدين وتجميد المساعدات الاقتصادية المقررة لبغداد، وقام وزير الخارجية الياباني آنذاك "تارو ناكايامابجولة في منطقة العربية في نهاية آب 1990 شملت السعودية وسلطنة عمان تبعتها جولة رئيس وزراء اليابان "توشيكي كايفو"لحث المسؤلين العراقيين على سحب قواتهم من الاراضي الكويتية[39].

وهكذا استمرت العلاقات العراقية – اليابانية متوترة الى ان جاء الاحتلال الامريكي للعراق في العام 2003 ، اذ تغيرت هذه العلاقات واضحت اكثر ايجابية، والذي يفيدنا في العراق من التجربة اليابانية في مجال تطوير المجتمع، هو ان العراق كاليابان كلاهما تعرضا للاحتلال الامريكي ولكن سؤال يطرح نفسه ماذا فعلت اليابان؟

خرجت اليابان من الحرب العالمية الثانية واقل ما يمكن ان توصف به بأنها دولة محطمة غير ان القادة اليابانيين شرعوا في وضع الخطط والبرامج والمسارات التي عليها سيسير الانسان الياباني صوب النهوض من كبوته ، وكان من ابرز هذه المسارات التي عمد اليها القادة اليابانيون هو اللجوء الى مسار التربية اذ يجمع المراقبون على ان سر نهضة الشعب الياباني التي هي مضرب الامثال اليوم تعود الى اعتناق القادة اليابانيين مبدأ التربية وعدم اغفاله في اعادة بناء الانسان الياباني ، فقد وصل الشعب في اليابان الى هذا المستوى الرفيع من التقدم والرقي والازدهار بسبب اهتمام قادتهم بتدريس مادة

تسمى التربية الاخلاقية ، فهذه الاخيرة تدرس في جميع مراحل التعليم بدءا من المرحلة الابتدائية الى مرحلة المرحلة الجامعية نظرياً وعملياً وهي تهدف الى تربية الانسان ذاتياً على عدة مفاهيم [40].

1. الاخلاص والانضباط والدقة والتفاني عند قيامه بأي عمل من الاعمال .
2. الاعتدال في في كل امر من امور الحياة .
3. الحرص والتعاون والشجاعة في مواجهة الحياة .
4. الفهم العميق لمفهوم الحرية
5. السعي الدؤوب الى تطوير الذات بصفة دائمة ومستمرة.
6. حب البحث والاطلاع والقراءة من اجل الوصول الى الحقيقة.
7. احترام قيم العمل وحبه وتقديره والفاني فيه .
8. الشعور العميق بالمسؤولية الجماعية وان كل فرد في المجتمع وكما له حقوق فأن عليه واجبات تجاه مجتمعه لابد ان يقدمها حتى قبل حقوقه وواجباته تجاه نفسه.
9. احترام ثقافة الآخر والتفاني في خدمته.
10. السعي لتعزيز مفهوم الصداقة بين شعوب العالم .

طبقاً للمعطيات السابقة نرى ان العراق يمر بمرحلة صعبة بل انها تعد الاصعب والاخطر عبر تأريخه الطويل ، فمستقبله ومستقبل ابنائه مهددان بمشكلات بنيوية معقدة غالبيتها ذات اصول موغلة في تاريخه القديم والوسيط والحديث والمعاصر ، فهناك المشكلة الأساسية المرتبطة بالاحتلال الأمريكي و ما نتج عنه من تداعيات أججت الكثير من القضايا الخلافية التي اختلفت في طبيعتها ونظرة المجتمع العراقي ونخبه اليها، كالمشكلة الطائفية ومشكلة الدستور والسلطتين التنفيذية والتشريعية وعلاقة الفرد بالدولة، والمواطنة بمفهومها العام وطرق تفسيرها والعلاقة بين الدين والسياسة والقومية والوطنية والعشائر وعلاقتها بالدولة والتربية والتعليم والدعوة الى الاصلاح وغيرها من المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي وعليه يمكن الاستفادة من اليابان في الكيفية التي قامت بها ببناء المجتمع الياباني فكرياً وعقائدياً من الملاحظ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عمل المجتمع الياباني على اعادة وتجديد نفسه، اذ توفر لليابان خلال عهد الاحتلال

1945_1952 العديد من الشخصيات الوطنية التي استطاعت الموازنة بين مصالح الشعب الياباني العليا وتوجهات القيادة العليا الامريكية، ومن هذه الشخصيات التي غطت غالبية عهد الاحتلال والسنوات الاولى من عهد الاستقلال " شيغير ويوشيدا" اذ تولى رئاسة الوزراء 1946–1947 و 1949– 1955 اي لمدة سبع سنوات من اصل ثمان سنوات[41].

لقد استطاعت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية من المزاوجة بين التقاليد والتحديث دون ان تترك احدهما يتجاوز على الآخر ودون الاغواء بالتغريب والتقليد الاعمى للتجارب الغربية ، فحققت معجزتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية واستقرارها المجتمعي لتتحول الى دولة متكاملة البنيان نسبياً في شرق آسيا والشرق الاوسط والعالم ، وبالرغم من الطفرة الاقتصادية الكبيرة بعد الحرب العالمية الثانية وتطبيق التقنيات الغربية على نحو واسع ، وظلت الاسرة اساس التطور الاقتصادي والمجتمعي ففي عقد الستينيات من العقد الماضي قلت الفجوة بين المجتمعات الحضرية والريفية، وكان لانتشار تجربة المشاركة دور بارز في تحقيق التغيير الاجتماعي في مختلف جوانب الحياة ، وكان التخلي عن التميز الطبقي وانتشار روح المساواة التغير الآخر الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية في حقل العمل ، وسار على نحو متواز مع تغير نظام التعليم ، وفي عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ازداد معدل الدخول للمدارس العالية من 50% عام 1955 الى 82% عام 1970و94% في عام 1980 والتحقت نسبة كبيرة من الطلبة الى الجامعات ، ففي العام 1975 دخل 35% من خريجي المدارس العالية الى الكليات سنوياً ، وتفوقت النسبة الى غالبية المجتمعات الاوروبية واقتربت من الولايات المتحدة الامريكية ، كما يلاحظ ازدهار صناعة النشر ووصل اصدار في عام 1960 الى 5,11 مليون نسخة اسبوعياً ، ووصل عدد نسخ الصحف يومياً الى 24 مليون صحيفة ، وصدر ذلك في تلك السنة حوالي 24 الف عنوان جديد بيع منها 25 مليون كتاب ، ووفقاً لهذه الاجراءات كان الجمهور الياباني الاكثر عطشاً للقراءة في العالم ، وكان للتلفاز دور كبير ايضاً فبدأت شبكة رابطة الاذاعة اليابانية في اوائل العام 1953 واصبح للتلفاز حضوراً دائماً في الحياة اليابانية منذ عقد[42]. كما اشرت نهاية الحرب العالمية

الثانية بداية المرحلة الثانية من التحديث التي حولت اليابان الى قوة اقتصادية وتكنولوجية منافسة للدول الغربية وحتى الولايات المتحدة، واضحت التجربة اليابانية مثار اعجاب الشعوب المجاورة في اطارها الاقليمي والشعوب الاخرى ،ولاسيما في الشرق الاوسط ففي غضون ستين عاما من التحديث ،اصبحت اليابان دولة متطورة تنتمي الى العالم المتطور وليس الى الدول النامية، ويرتبط ذلك بعوامل كثيرة ومتداخلة يأتي في مقدمتها الشخصية اليابانية التي استطاعت ان تعيد بناء تجربتها الخاصة بعد الدمار الواسع الذي لحق باليابان ، ان دول الشرق الاوسط عموما والاقطار العربية والعراق في مقدمتها بحاجة الى الأفادة من التجربة اليابانية في مجال التحديث ،وربما ان اطلاع النخب السياسية والفكرية والاقتصادية والعلمية على طبيعة التجربة اليابانية وتطورها يساعد في تجاوز الكثير من المشكلات ومنها العراق [43].

ان احد مفاتيح بناء الدولة العصرية في العراق هو الاتفاق على هوية جماعية للعراق تخدم المشروع التحديثي في هذا البلد الذي عانى كثيراً في تاريخه الحديث وكان الاضطراب في ترسيخ مفهوم موحد للهوية احد عوامل عدم الاستقرار في هذا البلد لذلك يمكن للنخبة العراقية ان تفيد من تجربة اليابان الناجحة في ترسيخ هوية يابانية واضحة وهذا من شأنه ان يكون مساهمة اكاديمية لفهم مشكلات الواقع العراقي بالدراسة العلمية الدقيقة لتجربة الشعب الياباني فقد اثبتت تجربتي الشعبين ان الاتجاه الى هوية الدولة المتطرفة قد ادى الى اضطراب المجتمعين وقادهما الى التسرع في اتخاذ القرارات المصيرية كاحداث ثورة مايس 1941 في العراق وضرب ميناء بيرل هابر في اليابان الا ان اليابان استطاعت ان تتخلص من هذه الاشكالية بعد الحرب العالمية الثانية ببناء الدولة اليابانية الحديثة وترسيخ هوية الشعب الياباني الواضحة [44].

ويرى البرفسور "مسعود ظاهر" بأن اليابانيين حرصوا على توسيع الطبقة الوسطى كصمام أمان لامتصاص التوترات الاجتماعية التي تعصف بالمجتمعات ذات الانقسام الطبقي الحاد، ويفاخر اليابانيون اليوم بأن لديهم نسبة مرتفعة جدا من الطبقة الوسطى التي تتجاوز التسعين بالمائة، وهي تساهم في بناء مجتمع مستقر في عصر العولمة والتبدلات الدولية المتسارعة ويعود الفضل في استقرار المجتمع الياباني المعاصر إلى تمجيد ثقافة

السلام والديموقراطية والتنمية البشرية المستدامة والتصالح مع دول الجوار والحوار بين الثقافات والأديان، وعدم إقحام الدين في السياسة،ونبذ كل مقولات العنف والسيطرة والاستعلاء القومي وصراع الثقافات مع ذلك [45].

وحول مدى استفادة العراق من التجربة اليابانية الناجحة ، يمكن القول ان ذلك ممكن بهدف التطوير وتحقيق التقدم عن طريق[46]:

1. التشريعات القانونية: اذ انه من دون التشريع القانوني لايمكن اجراء أي اصلاح اداري وهذا مرتبط بطبيعة السلطة والفلسفة التي تؤمن بها والبرامج التي تسعى لتطبيقها 2 .. قبل تطبيق أسس الادارة اليابانية من الضروري تهيئة البيئة اللازمة لذلك ومكافحة ظاهرة البيروقراطية 3 .. تغيير مناهج التعليم بكل مراحله واشاعة حب العمل ابتداءاً من النشئ امتداداً للبيت والاسرة والتعليم الابتائي والثانوي والجامعي.

4. تقوية قنوات الاتصال بين الدوائر الحكومية وقادة التغيير في الداخل والخارج للتعرف على التجارب الناجحة او الفاشلة واسباب النجاح والفشل. 5. نبذ اسلوب المركزية ومايترتب عليها من اطالة الاجراءات والاعمال وتعميق اللامركزية في الادارة، مما يؤثر في الانتاجية والفاعلية في الاداء.6الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في مجال المعلومات ووسائل الاتصالات على مستوى الدولة 7 .. عقد مؤتمر موسع للخبراء في الدوائر والاكاديميين والمهنيين العراقيين مع الجهات الحكومية المسؤولة في الداخل والخارج من اجل مناقشة اصلاح النظام الاداري في العراق بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وان تكون قراراته ملزمة التطبيق والتنفيذ . 8. الاهتمام بالموظفين ومعاجلة مشاكلهم ومعاناتهم بناء على النظرية اليابانية التي تراعي العمل الجماعي والامن الوظيفي والمشاركة في اتخاذ القرار .

واخيراِ يحتاج العراق الى دراسة مستفيضة لتجارب الشعوب النامية التي تسعى الى الحفاظ على الذات مع الانفتاح الكامل على روح العصر وحضارته وثورته االعالمية والمعلوماتية واقامة ندوات ومؤتمرات علمية يسهم فيها مستويات عليا من الكفاءات العراقية والدول المتقدمة، وامامنا العديد من تجارب الشعوب في النجاح كاليابان والهند وماليزيا التي يمكن الاستفادة منها علمياً وتكنولوجياً اقصى غايات الاستفادة .

الخاتمة

في ضوء الطرح السابق نرى ضرورة الاستفادة من التجربة اليابانية في بناء المجتمع العراقي القائمة على بناء روح الانسان اولاً ، لان الانسان هو الأساس في بناء وتحديث المجتمع على مختلف الأصعدة ، كما ان اليابان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية راعت المتغيرات العالمية الحاصلة آنذاك وغلبت المصلحة الوطنية على مصالحها الذاتية ، ونقلت الجوانب الايجابية من النظام القديم بسلاسة الى مرحلة التحديث،فضلاً عن ان سر نهضة اليابان اليوم تعود الى اعتناق القادة اليابانيين مبدأ التربية والتعليم والنهج الاخلاقي القويم الذي يتميز بالتسامح وتحمل المسؤولية المجتمعية واعتبارها مسؤولية كل فرد ولاتقع مهمة إعادة بناء المجتمع الياباني على النظام السياسي بل هي مسؤولية تضامنية جماعية تهدف الى اصلاح المجتمع ككل . وعليه يمكننا اجمال مجموعة من النقاط للاستفادة من التجربة اليابانية في بناء المجتمع وتطبيق مايمكن تطبيقة لاعادة بناء المجتمع العراقي على أسس سليمة وصحيحة:

1.تدريس مادة مفصلة في المدارس من الابتدائية الى الجامعة تركز على مادة التربية الأخلاقية لتربية الانسان العراقي وفق أسس سليمة كما فعلت اليابان ، وذلك بوضع مناهج علمية يشرف عليها كبار متخصصي هذا المجال في الجامعات العراقية لغرس قيم تحمل المسؤولية ونشر التسامح وقبول الاخر مع غرس قيم تقبل الحوار والنقاش المستمر بعيداً عن الانفعالية واللاعقلانية لبناء المجتمع بشكل صحيح وانهاء المظاهر السلبية التي تسود المجتمع العراقي والتي تعوق أي تقدم وتنمية حقيقية فيه،والاستفادة من اليابان في هذا المجال.

2.تقديس العمل والزمن واحترامه في المجتمع العراقي كما اليابان ، لتنمية وبقاءالأمة العراقية كما نمت وتطورت الأمة اليابانية،فالمواطن الياباني يؤمن بفكرة ان اليوم الذي لايعمل فيه المواطن اليابان ستموت الامة اليابانية وهذا نابع من الشعور بالمسؤولية من ابسط شخص بالمجتمع الى القيادات العليا في اليابان.

3. ان العراق كما اليابان عليه الاستفادة من التجارب المجتمعية الناجحة سواء كانت من الغرب او بعض الدول الاسيوية ، مع الاحتفاظ بخصوصية المجتمع العراقي والانفتاح الإيجابي على الثقافات الأخرى وخاصة فيما يتعلق بتنمية وتفعيل المجتمع المدني بوصفه احد شروط نجاح الدولة المدنية الحديثة.

4. الاستفادة من المجتمع الياباني الذي خرج من الحرب العالمية الثانية مهزوماً فهذه الحرب كانت قد قضت على الأخضر واليابس ، فما كان من التجربة اليابانية الا ان برهنت على ان معيار التقدم والرقي ليس في امتلاك الثروات الطبيعية وانما بامتلاك الانسان القادر على التغيير نحو الأفضل والقادر على الاستفادة المثلى من الإمكانيات المتاحة والتعامل معها بعقلية واعية واستغلالها استغلالاً امثل والعبرة ليست بمقدار ماتملكه الامة من ثروات وانما بقدر ماتملكه من قوة بشرية فكيف بالعراق الذي يمتلك الثروتين المادية والبشرية.

5. لابد من تفعيل التبادل المعرفي والخبرات الاكاديمية بين البلدين وخصوصاً وان العراق يمر بوضع امني خطير من اخطر الحقب التي يمر بها ، والتعلم من اليابان كيف تغلبت على الصراعات في حقبة مابعد الحرب واتجهت الى اعمار البلد دون الاتجاه الى تدمير بلدهم اليابان والانشغال بالصراعات التي تهدد عملية تقدم اليابان ، وكيف اعتمدت على النخبة الاكاديمية في تطوير البلد والتغلب على الاحزان والهزائم، وعبر بناء قاعدة علمية وتكنولوجية والاهتمام الواضح والكبير برياض الأطفال والمدارس الجامعات عبر تنمية حب البحث والقراءة من اجل الوصول الى التقدم مع احترام القواعد العامة والقوانين المنظمة لشؤون المجتمع واحترام كل من يتفانى من اجل اسعاد أعضاء هذا المجتمع .

6.الاستفادة من اليابان في إقامة ورش عمل متبادلة وخاصة الاستفادة من منهجية الإدارة اليابانية لتحسين أداء عمل مؤسسات الدولة على مختلف الأصعدة كما تفعل دول الخليج العربي كالامارات والسعودية وقطر، وتتبع اليابان منهجية الإدارة اليابانية بمفهوم " كايزن" وهو مصطلح ياباني يعني التحسين المستمر او التحسين التدريجي المستمر في جميع نواحي المنظمة وليس فقط في سلسلة عمليات الإنتاج الأساسية اذ ينخرط جميع العاملين في المنظمة في عملية التحسين وعلى جميع المستويات الإدارية

بغض النظر عن مراكزهم الوظيفية من الإدارة العليا إلى عامل التنظيف فيها ، وهو أسلوب ياباني لإدخال تحسينات تدريجية صغيرة وبسيطة ومستمرة على المنتجات والخدمات والعمليات ، تخفض التكاليف وتقلل من الفاقد والهدر في الموارد وتزيد من معدل الإنتاجية ، كما تستخدم منهجية يابانية لتحسين الأداء والتي تتبنى مبدأ التحسين المستمر لكل شيء بالمؤسسة اعتماداً على استخدام الأساليب المنطقية في الإدارة وتفعيل الاستخدام الأمثل للموارد.

الهوامش والمصادر

1. خليل البواب ، موسوعة بلدان العالم، دار اليوسف ، بيروت ، لبنان ، 2005، ص109 وينظر ايضاً اليابان دولة وشعب وحضارة ، شركة كودانشا للطباعة طوكيو وفرع امريكا،2004، ص 12، وينظر ايضاً: تسوتيكاتا ساتو، الياباني ،في مجموعة مؤلفين في كتاب العراق واليابان في التاريخ الحديث :التقليد والحداثة ،مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي،القاهرة ،2010،ص210.

2.محمد السيد سليم و رجاء ابراهيم سليم، الأطلس الآسيوي ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2003، ص 457 وينظر ايضاً:حسن الباتع عبد العاطي، التجربة اليابانية نموذج الترقي بعد التردي ، الشبكة الالكترونية الدولية، مجلة المعرفة ، 2009/7/25، ص1.

3. ينظر :محمد السيد سليم، مصدرسبق ذكره ،ص457، وينظر.فوزي درويش ،الحديثة والدور الامريكي، مطبعة غباشي ،القاهرة ،1994،ص31وينظر ايضاً: هيروشي ميتاني، نشأة النزعة القومية في اليابان،في مجموعة مؤلفين في كتاب ، العراق واليابان في التاريخ الحديث :التقليد والحداثة، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي،بيروت،2010،ص ص24.

4. ينظر : فوزي درويش، مصدر سبق ذكره، ص25

5.د. محمد السيد سليم ،مصدر سبق ذكره، ص 457، وينظر أيضا":اطلس بلدان العالم لاروس، تعريب رنا قطار ،دار عويدات للنشر والطباعة ، بيروت ، 2013، ص95، وينظر ايضاً: ميتشيو وميغال اوروتشيا، نهضة اليابان: ثورة المايجي إيشين ،ترجمة نديم عبده وفواز اوروتشيا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،بيروت،1996،ص324، وقارن مع :اليابان دولة وشعب وحضارة، مصدر سبق ذكره، ص 62.

6. ينظر: اليابان دولة وشعب وحضارة ، مصدر سبق ذكره، ص98 ، وينظر ايضاً :التعليم الاجتماعي في اليابان، الشبكة الالكترونية الدولية، الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، 29/أكتوبر/2013، ص1.

7. ينظر: صادق حسن السوداني، الدستوران الياباني والعراقي لسنة 1947 و2005 على التوالي،مؤسسة ثامر العصامي،بغداد ،2015،ص 20،وينظر ايضاً: معلومات عامة عن اليابان، الشبكة الالكترونية الدولية،سفارة المملكة العربية السعودية لدى اليابان ، 2010، ص2

(*) الميجي أي المستنير وقد اطلق هذا اللقب على الامبراطور الشاب ميتسو هيتو وكان هذا الامبراطور متفتحاً وذكياً ، وانصار التغيير هم طبقة الساموراي ومعهم طبقة التجار التي صاهرت الساموراي

8. د.حسان حلاق، تاريخ الشرق الأقصى الحديث والمعاصر ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2001،. المصدر نفسه، ص 23–24.

9. المصدر نفسه، ص22–24.
10.المصدر نفسه، ص48–49.
11.المصدر نفسه، ص49–50
12.د.حسن الباتع عبد العاطي ،مصدر سبق ذكره، ص 1.
13. د. علاء علي زين العابدين، دراسات في الفكر والثقافة اليابانية ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة، 2006،ص 6– 7.
14.نيللي كمال الأمير، القيم التقليدية اليابانية بين الخصوصية ومحاولات الدمج عالمياً، تحرير أ.د.هدى ميتكيس، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 2007، ص318.
15.أدوين رايشاور، اليابانيون،ترجمة ليلى الجبالي، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، الكويت ، ابريل 1989، ص164.
16.د. حسن الباتع عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص2.
17. نيللي كمال الأمير ، مصدر سبق ذكره، ص322 ،وينظر:سعيد الهزار ،تخطي الإشكاليات الثلاث والتعليم في اليابان ، صحيفة التآخي،بتأريخ 2011/12/12
18.المصدر نفسه، ص 319–320
19. روبرت ليستما واخرون، التعليم في اليابان، ترجمة د. سعد عبد الرحمن ود.حسين الطوبجي ، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية ، 2005، ص191– 193
20. د. حسن الباتع عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص4
21.د. حسن الباتع عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص 2.
22.المصدر نفسه ،ص2–3.
23.المصدر نفسه، ص 3.
24.يوشيهارا ،المرأة اليابانية : كلهن أوشين، ترجمة د.شهاب فارس، مجلة المعرفة ، الرياض ، 2002،ص2– 4 ص 5–6
25. المصدر نفسه ،
26.صلاح المبروك مؤمن، الإدارة اليابانية، الشبكة الالكترونية الدولية ،.p.1-2, Libya.com http://www.lawof
27.المصدر نفسه، ص 2.
28. تقية محمد المهدي حسان ، من أسرار نجاح التجربة اليابانية ، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشف، الجزائر، 2011، ص 146– 147
29.أ.جاسم حسين الجاسم وأ. غسان مدحت مشتهي، منهجية الإدارة اليابانية بمفهوم كايزن ، مركز أجيال للتدريب، تقرير ورشة عمل ، الدوحة ، قطر، 2014، ص 4.
30.المصدر نفسه ، ص 5
31.المصدر نفسه،ص 5.
32.احمد السيد طه الكردي، إدارة وتنمية الموارد البشرية في اليابان، كلية التجارة ، جامعة بنها ، القاهرة ، بلا تاريخ ،ص3.
33.المصدر نفسه، ص4–5

34.محمد فايز فرحات ، المجتمع المدني في الخبرة الآسيوية ،تحريرد. جابر عوض و د. ماجدة صالح، في مجموعة باحثين في كتاب المجتمع المدني في الخبرة الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010، ص 61

35. المصدر نفسه، ص 75–76

36.نشأت المصطفى ، أهم خصائص الشعب الياباني التي قادته الى للنجاح، الشبكة الالكترونية الدولية ، http//www.word press.com /5 march/2009.p1-2.

37.ينظر:نذير جبار حسين،العلاقات العراقية – اليابانية(1921–1958) في كتاب مجموعة مؤلفين،د.كيكو ساكاي،العراق واليابان في التاريخ:التقليد والحداثة،مؤسسة مصر مرتضى للتاب العراقي،القاهرة،2010،ص 274.

38..كيكو ساكاي ، العراق واليابان : تاريخ وعلاقات، ترجمة وتقديم د.علي حسين حسون ود.محمود عبد الواحد محمود، مؤسسة مصر : مرتضى للكتاب العراقي،2009،ص 26–27.

39.المصدر نفسه، ص ص 22،28، وينظر ايضاً:سونوكو سونایاما، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان ،مركز الخليج للابحاث ، دبي ،2004،ص 60.

40.عبد القادر جبريل فرج جبريل، الفساد الاداري عائق الادارة والتنمية والديمقراطية، الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي ،2010، ص 107–108.

41..محمود عبد الواحد محمود، التجربة اليابانية : رؤية عراقية ، العدد 20 ، بيت الحكمة ، بغداد،2013، ص ص18،38.

42. ينظر بالتفصيل ، المصدر نفسه، ص 38–45.

43. ينظر بالتفصيل ،المصدر نفسه، ص 145–160.

44.محمود عبد الواحد ،الدولة والهوية في العراق واليابان في التاريخ الحديث والمعاصر، في مجموعة مؤلفين في كتاب العراق واليابان في التاريخ الحديث :التقليد والحداثة ،مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ،القاهرة ،2010،ص100–101.

45د..مسعود ظاهر ، المجتمع الياباني نموذج لثقافة الديمقراطية والتنمية، الشبكة الالكترونية الدولية ، موقع الغد الاردني ،حلقة نقاشية في منتدى عبد الحميد شومان، 27 نيسان 2005،ص 1–2 وينظر ايضاً: محاضرة القاها السفير الياباني في العراق السيد فوميو إيواي ،تجربة اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد،18 نيسان ،2017 .

(*) د. مسعود ظاهربرفسور متخصص بالشأن الياباني وحاصل على شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الاجتماعي من جامعة السوربون من فرنسا، من مواليد الشيخ طابا عكار في لبنان في العام 1945 ، مارس التدريس في الجامعة اللبنانية منذ العام 1973 وعين عضوا في المجلس العلمي الاستشاري للجامعة اللبنانية ودرس كاستاذ زائر في جامعات طوكيو ومعاهدها في اليابان وانتدب خبير في الامم المتحدة لشؤون التنمية المستدامة عام 2004–2005 وحصل على جائزة عبد الحميد شومان للعلماء العرب والشبان عام 1983، وحصل على وسام المؤرخ العربي في العام 1993 وحصل على العديد من المراكز العلمية وله العديد من المؤلفات وخصوصاً عن اليابان .

46.عادل عبد الزهرة شبيب،امكانية استفادة العراق من تجربة اليابان الاقتصادية ، صحيفة المدى ،بغداد، العدد17،1178 آذار 2008 .